

إِسْعَاءُ فَاطِرِ دِينِنَا

لِإِقَامَةِ فَرَائِضِ الدِّينِ

مُخَصَّرٌ لِلنَّاسِئَةِ فِي

أَحْكَامِ الْعِبَادَاتِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْغُنَيْمِيِّ الْمِيدَانِيِّ

(١٢٢٢ - ١٢٩٨ هـ)

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

أ.د. سَائِدُ بَكْدَاشُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق :

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ الأتمان
الأكملان على سيدنا محمدِ المبعوثِ رحمةً للعالمين،
وعلى آله الطيبين، وأصحابه أجمعين، ومَن تبعهم
بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

أما بعد :

فهذه رسالةٌ رائعة، مائةٌ نافعة، فيها إسعافاتٌ أوليةٌ
ضروريةٌ، لا يستغني عنها الناشئةُ الحريصون على تعلم
أمرِ دينهم، ولا يسعهم الجهلُ بها، أتخفهم بها العلامةُ
الشيخُ عبدُ الغنيِّ الغنيميُّ الميدانيُّ الدمشقيُّ، وأهداها
إليهم حرصاً عليهم، واهتماماً بهم، ورعايةً لهم، ليثبت
في قلوبهم قواعدَ دينهم الأساسية، وليتعلّموا من خلالها
ما يجبُ عليهم من فرائضِ الدِّينِ وواجباته وسُنَّته.

وقد بين المؤلفُ رحمه الله تعالى في هذه الرسالة أركانَ الإيمان، والإسلام، والإحسان، ليتعلمها هؤلاء الناشئة الصغار، وليتعودوا على تطبيقها وإقامتها، فالعلمُ في الصغر كالنقش في الحجر، ومن شبَّ على شيء شابَ عليه.

قدّم لهم ذلك في رسالة لطيفة مختصرة موجزة، وبعبارة سهلة ميسرة إلى حدٍّ كبير، ضمّنها شرح ما جاء في حديث جبريل عليه السلام، حين جاء يُعلم الصحابة الكرام رضي الله عنهم دينهم، وليبقى ذلك علماً ثابتاً متوارثاً، يأخذه الخلفُ عن السلف من أفراد هذه الأمة المحمدية إلى أن يرث الله الأرضَ ومن عليها.

وهكذا دوّن الميداني رحمه الله تعالى في هذه الرسالة المباركة مختصراً شديداً في علم التوحيد، وما يجب أن يعتقدَه المسلمُ في ذات الله العليّة، وأسمائه الحسنی، وصفاته العلیا، وما ينبغي أن يؤمن به في حق ملائكته الكرام البررة، وفي حق كُتبه القيّمة المنزلة، وفي حق أنبيائه ورسله المصطفين الأخيار عليهم الصلاة والسلام.

كما بين مايتعلق بالإيمان باليوم الآخر، وما حوى من البعث والحشر، والحساب والميزان والصراط، والجنة والنار، والإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، حلوه ومره.

ثم أعقب ذلك بذكر مختصر شديد أيضاً في الأحكام الفقهية المتعلقة بالعبادات فقط، من الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج، على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان عليه الرحمة والرضوان، ذكر فيه زبدة أحكام المذهب في ذلك، وثمرته المعتمدة المفتى بها، بدون تعرض للأدلة، وذلك بما يناسب هذا الناشئ المبارك الساعي لحفظ الأحكام وتعلمها وتطبيقها.

ثم كان مسك ختام الرسالة أن جعل في آخرها خاتمة حسنة، ذكر فيها أسباب حُسن الخاتمة - نسأل الله حُسْنَهَا - من تقوى الله تعالى، ومراقبته وخشيته، ومحَبَّته سبحانه، ومحَبَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وآل بيته الكرام، وأصحابه العظام رضي الله عنهم أجمعين.

هذا مع الحث على صلاة الجماعة، وبيان فضل

الإكثار من ذكره جلّ وعلا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، مما يُقَرَّب إلى الله تعالى، ويوصل إلى درجة العرفان والإحسان، وهي أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

وهكذا جاءت هذه الرسالة لتسدَّ ثغرةً كبيرةً مهمّةً، وتحققَ أمنيةً عاليةً غاليةً، طالما سأل عنها كثيرون ممن يحرصون على تعليم الناشئة المباركة أمورَ دينهم، وذلك من خلال كتابٍ لطيفٍ صورةً ومعنىً، منظمٍ مرتّبٍ في مَبْنَاهُ، معتمِدٍ في أحكامه في الفقه الحنفي، ليكون لهم زاداً مباركاً، ورفيقاً صالحاً في دربهم ومسيرتهم، وسراجاً منيراً يضيء لهم الطريق، به يتفقهون ويهتدون، وعليه ينشؤون ويعتمدون.

وعليه إذا أتقن الناشئُ هذا المختصر، وأراد التوسعَ في علم التوحيد، والفقه الحنفي، مع الاطلاع على شيءٍ من الأدلة، فللميداني رحمه الله: شرحُ العقيدة الطحاوية، وله: اللبابُ في شرح الكتاب، ففيهما خيرٌ عظيمٌ لمن

صَحْبَهُمَا وَلَا زَمَهُمَا، وقراهما على شيخ عالم نابِه مُنْتَه. * وبمناسبة ذِكْر الناشئة، أنقلُ هنا فائدةً غاليةً نفيسةً، فيها خِطَّةٌ لمنهجٍ علميٍّ رائعٍ مفيدٍ، إذا سَلَكَ الناشئُ في طلب العلم كان له بتوفيق الله شأنٌ عظيمٌ في الفقه، وهو ما رَسَمَهُ شيخُ الإمامِ أبي حنيفة الإمامُ حمَّادُ بن أبي سليمان، فقيهُ العراق، وأحدُ العلماء الأذكياء، وأنبُلُ أصحابِ الإمامِ إبراهيمِ النَّخَعِيِّ، المتوفى سنة ١٢٠هـ، فإنه «لَمَّا جَاءَ أَبُو حنيفة وهو صغيرٌ إلى حلقة حمَّاد ليطلب العلمَ عنده، قال له حماد: ما جاء بك؟ فقال أبو حنيفة: أطلبُ الفقه.

فقال: تعلِّم كلَّ يومٍ ثلاثَ مسائل، ولا تزِدْ عليها شيئاً، حتى يَنْفَتِقَ لك شيءٌ من العلم، ففعلَ ولزِمَ الحلقة، حتى فقهه، فكان الناسُ يشيرون إليه بالأصابع»^(١).

فإذا ثبت الناشئُ النابِه على هذا المنهج العلمي،

(١) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، للصيمري ص ٦.

وهذا النشاط المثرن: كان لديه بتوفيق الله تعالى كل عام ألف مسألة فقهية يحفظها ويرددها.

وهكذا، فقد أكرمني الله تعالى بخدمة هذه الرسالة بشكلٍ لطيف بما يناسبها، وبما لا يُخرجها عن قصد مؤلفها، سائلاً الله تعالى الإخلاص والقبول، وأن يكتب بها النفع الخاص والعام.

وأسأله سبحانه وتعالى علماً نافعاً، وعملاً متقبلاً، ورزقاً حلالاً طيباً مباركاً فيه واسعاً، وشفاءً من كل داء، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولأزواجنا وأولادنا ولمشايخنا ولأصحاب الحقوق علينا وللمسلمين أجمعين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

وكتبه

أ.د/ سائد بن محمد يحيى بكداش

المدينة المنورة ١/٣/١٤٣٧هـ

جامعة طيبة بالمدينة المنورة

نبذة مختصرة عن المؤلف

هو العلامة المحقق المدقق الفقيه الحنفي الأصولي المحدث الشيخ عبد الغني بن طالب الغنيمي الميداني الدمشقي، المولود بدمشق سنة ١٢٢٢هـ، والمتوفى بها سنة ١٢٩٨هـ، رحمه الله تعالى.

أخذ العلم والأدب والخلق عن كبار علماء دمشق في عصره، واستقرت تلمذته على العلامة الفقيه الشيخ ابن عابدين صاحب الحاشية المشهورة في الفقه الحنفي: «ردّ المحتار على الدرّ المختار»، والمحدث الفقيه الشافعي الشيخ عبد الرحمن الكزبري، والعلامة الشيخ سعيد بن حسن الحلبي الدمشقي، والعلامة الشيخ حسن بن إبراهيم البيطار، وغيرهم.

وقد رحل عدة رحلات، وسافر إلى بلاد الحجاز للحج والعمرة، وأخذ عن علماء الحرمين الشريفين، كما

رَحَلَ إِلَى مِصْرَ، وَالتَّقَى بِعِلْمَائِهَا وَأَخَذَ عَنْهُمْ.
 وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ثَنَاءً عَالِيَةً
 بِاللُّغَةِ، فِي عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ، وَجِدِّهِ وَاجْتِهَادِهِ وَنَشَاطِهِ، وَدِينِهِ
 وَفَضْلِهِ وَخُلُقِهِ، وَأَدَبِهِ الْعَالِي الْجَمِّ.
 وَكَانَ لَهُ نَشَاطٌ كَبِيرٌ فِي التَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ، وَمِنْ أَشْهُرِ
 مَصْنَفَاتِهِ الْمُبَارَكَةِ:

١- اللُّبَّابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ.

وَهُوَ شَرْحٌ مُعْتَبَرٌ مُعْتَمَدٌ، لِمَخْتَصِرِ الْإِمَامِ الْقُدُّورِيِّ،
 الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٤٢٨ هـ، وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ قَبُولاً كَبِيراً، وَصَارَ
 كِتَابَ الدَّرْسِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ فِي بِلَادِ الشَّامِ وَالْحِجَازِ وَمِصْرَ
 وَالْعِرَاقِ وَتُرْكِيَا وَبَاكِسْتَانَ وَالْهِنْدَ وَالسَّنْدَ وَغَيْرَهَا، وَبِهِ اشْتَهَرَ
 وَعُرِفَ، وَقَدْ طُبِعَ طَبَعَاتٌ عَدِيدَةٌ، آخِرُهَا بِتَحْقِيقِي مَعَ دَرَاةٍ
 وَاسِعَةٍ عَنِ الْمَوْئَلَفِ وَالْكِتَابِ فِي ٥ مَجْلَدَاتٍ.

٢- شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ، لِلْإِمَامِ الشَّهِيرِ أَبِي جَعْفَرِ
 الطَّحَاوِيِّ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٣٢١ هـ، وَهُوَ شَرْحٌ نَفِيسٌ مُفِيدٌ،

لطيفٌ صورةً ومعنىً، طُبِعَ في (١٥٠) صفحة.

وله رسائلٌ عديدة، منها:

٣- كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاريُّ على بعض الناس.

٤- تحفة النُّسَّاك في فضل السُّواك.

طُبِعَتَا بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

٥- ثَبَتَ الشيخ عبد الرحمن الكزبري الصغير، المتوفى سنة ١٢٦٢هـ، خرَّجه له تلميذه الشيخ عبد الغني الميداني، وهو مطبوعٌ بتحقيق الأستاذ عمر نشوقاني.

٦- سلُّ الحُسَامِ على شاتمِ دين الإسلام. (لم تُطبع).

٧- المَطَالِبُ المُسْتطَابَةُ في الحيض والنفاس والاستحاضة.

(لم تُطبع).

٨- لَذَّةُ الأَسْمَاعِ في حكم وقف المُشَاع. (لم تُطبع).

٩- شرح المَرَّاح، في علم الصرف. (لم تُطبع).

١٠- إسعاف المريدين لإقامة فرائض الدين. وهي

الرسالة التي بين أيدينا، ولم تُطبع من قبل.
 وغيرها من مؤلفاته المحرّرة النافعة المفيدة.
 رحم الله تعالى الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني،
 وجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء^(١).

* * * * *

(١) تنظر ترجمته في حلية البشر للبيطار ٨٦٧/٢، نزهة الفكر
 للحضراوي ١٧٣/٢، علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر
 الهجري ٧٦٨/٢، الأعلام للزركلي ٣٣/٤.

وينظر ما كتبه له من ترجمة مطوّلة مفصّلة في أكثر من مائة
 صفحة، في الدراسة التي قدّمتُ بها تحقيقي لكتابه: «اللباب في شرح
 الكتاب»، المطبوع في خمس مجلدات.

عملي في الرسالة

لقد يسَّرَ اللهُ تعالى لي تصوير أربع نسخ خطية من هذه الرسالة^(١) التي لم تُطبع من قبل، فقامتُ بنسخها، ومقابلة نُسخ الرسالة بعضها ببعض، وأثبتُ النصَّ الصحيح المختار، الذي اجتهدتُ أنه هو الصواب.

هذا، مع مراجعة النصوص من مصادرها التي ذكرها المؤلف رحمه الله، ومراجعة كتب المذهب لما سجَّله في هذه الرسالة من أحكام.

كما قمتُ بتخريج ما جاء فيها من الأحاديث، وشرحتُ من نصِّها ما رأيتُه غامضاً، ولم أثقل حواشيها

(١) ولم أبيِّن هنا حال النسخ، ومصدرها؛ ولم أضع نماذج منها؛ كي لا يزيد حجم الرسالة، إذ كان من قصد المؤلف الاختصار.

بكثره التعليقات؛ لأن ذلك يُخرج الرسالة عن قصد مؤلفها، وأيضاً فإن الرجوع إلى كتب المذهب في ذلك أمر سهل ميسر^(١).

وأيضاً يبقى لمدرّسها دورٌ كبيرٌ في بيانها وإيصال معانيها إلى من يقرؤونها عليه، وذلك بما آتاه الله من العلم والفقه والحكمة، وخطابهم بما يُدرِكون.

ولم أنبه في الحواشي إلى فوارق النسخ، حيث لا يوجد منها ما يدعو للإشارة إليه.

وهكذا جعلت نصّ الرسالة مفقراً إلى فقرات كثيرة؛ ليسهل إدراكها وحفظها، ولتكون جليّة واضحة في صورتها ومعناها، مع وضع علامات الترقيم، وأضفت للإيضاح بعض العناوين، وجعلتها بين معقوفين، كما

(١) وأذكر هنا أن هناك شرحاً لها، لنجل المؤلف الشيخ إسماعيل ابن الشيخ عبد الغني الميداني، المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ، كما ذكر البيطار في حلية البشر ٨٦٨/٢، وترجم له في ٣٢٧/١.

رَقَمْتُ فرائض الصلاة وواجباتها ونحوها برقم متسلسل.
 أما عن ترجمة المؤلف، فقد ذكرتُ عنه نبذة مختصرة
 جداً، وأَحَلْتُ القارئَ الكريمَ وَمَن أراد التوسعَ إلى أهم
 مصادر ترجمته.

أسأل الله تعالى أن يجعل أعمالي كلها خالصةً لوجهه
 الكريم، وفي حِرْزِ القبول في الدنيا والآخرة، مع العفو
 والعافية لنا ولوالدينا وأهلينا ومشايخنا وأحبابنا والمسلمين
 أجمعين، إنه أكرم مسؤُول.



وفيما يلي نصُّ رسالة: «إسعاف المريدين»:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد : فيقول العبدُ الفقيرُ الجاني عبدُ الغنيِّ الغنيِّ
الميداني : وفقه مولاة لما يرضاهُ ، وتولى رُشدَه وهداه :

هذه ورقاتٌ قليلةٌ ، أرجو من فضلِ الله تعالى أن تكونَ
بالنفعِ جزيلةً ، أذكرُ فيها فرائضَ الدينِ وواجباته على عامةِ
المؤمنين ، قد التمسها مني بعضُ المحبين ، والإخوانِ
الصادقين ، وسميتها :

(إسعاف المرّدين لإقامة فرائضِ الدين).

فأقول : أولُ فرضٍ على كلِّ مكلفٍ : الإيمانُ ،
والإسلامُ ، وهما لفظان متلازمان ، غيرَ أن الإيمانَ : وظيفةُ
الجنانِ ، والإسلامَ : وظيفةُ الأركانِ ، كما جاء مفسراً في

حديث جبريل عليه السلام^(١)، حيث قال : أخبرني عن الإسلام، أخبرني عن الإيمان.

فأما الإيمان: فالتصديق بالقلب بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى، وهو الإيمان بالله تعالى، وملائكته، وكتبه، ورأسه، واليوم الآخر، والقدر كله، خيره وشره من الله تعالى.

* ثم الإيمان بالله تعالى هو: التصديق بأنه موجود، واجب الوجود^(٢)، متّصف بالقدم، والبقاء، والوحدانية، والقيام بنفسه، والمخالفة للحوادث^(٣).

له ذات لا تُشبه الذوات، وصفات لا تُشبه الصفات.
فمن صفات ذاته العليّة: الحياة، والعلم، والقدرة،

(١) صحيح البخاري (مع فتح الباري) ١/١١٤ (٥٠).

(٢) أي لا يجوز على الله العدم، وليس سبحانه مسبوقاً بعدم.

ينظر شرح العقيدة الطحاوية للمؤلف الميداني ص ٥٢.

(٣) فيستحيل على الله مماثلة الحوادث.

والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام الذي ليس بحرفٍ
ولا صوتٍ^(١).

فهو حيٌّ، عليمٌ، قادرٌ، مُريدٌ، سميعٌ، بصيرٌ،
متكلمٌ.

ويستحيلُ عليه تعالىُ أضرارُ هذه الصفات، وكلُّ
وصفٍ لا يليقُ بتلك الذات العليّة.

ويجوزُ في حقه تعالىُ فعلُ كلِّ مُمكنٍ^(٢)، وتركه.

(١) أي أن كلام الله منزّه عن صفات كلام البشر المخلوق المؤلف من الحروف، المشتمل على الأصوات، فهو سبحانه ليس كمثله شيء.

(٢) وكذلك فعل المستحيل عادةً، مثل أن النار لا تُحرق، فيجوز في حق الله أن يجعلها لا تُحرق، وأما المستحيل شرعاً: فلا يجوز في حقه تعالى، مثل أن يكون لله شريك، سبحانه وتعالى.

وفي نص المؤلف: «أنه يجوز في حقه تعالىُ فعلُ كلِّ ممكن وتركه»: ردُّ على المعتزلة القائلين بوجوب بعض الممكنات، مثل قولهم بوجوب الصلاح والأصلح.

* والإيمانُ بالكتبِ هو: التصديقُ بجميعِ كتبِ الله تعالى، المنزلةِ على أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، وأنها كلامُ الله تعالى.

لا تَفَاوَتْ فِيهَا إِلَّا بِالنَّفْعِ، وَالْخِصَائِصِ (١).

وأفضلُها: القرآنُ العظيمُ، وهو ناسخٌ للجميعِ، ولا يُنسخُ ولا يُبدلُ مدى الأزمان.

* والإيمانُ بالرُّسُلِ هو: التصديقُ بأنهم أفضلُ عبادِ الله، وأفضلُهم: سيدنا محمدٌ سيدُ المرسلين، صلواتُ الله وسلامُه عليهم أجمعين.

وأنهم عقلاءٌ، أمناءٌ، مبلغونٌ ما أمروا بتبليغِهِ، معصومونٌ

(١) فإن نفع القرآن الكريم من وجوهٍ عديدةٍ أعمُّ وأشملُ من بقية الكتب، ومما اختص به القرآن الكريم عن غيره: أنه متعبَّدٌ بتلاوته، وأن الله تكفلَ بحفظه من التغيير والتبديل، وأنه خاتم الكتب والمهيمن عليها، وأنه شفاءٌ للناس.

من كلِّ عَيْبِ حَسِيٍّ، ومعنويٌّ مُخِلٌّ بمَقَامِهِمُ الشَّرِيفِ.
وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

وتَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا تُوَدِّي إِلَى
نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ، كَالْأَكْلِ، وَالْجُوعِ، وَالنِّكَاحِ،
وَالْأَمْرَاضِ الْغَيْرِ الدِّنِّيَّةِ.

* وَالْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ هُوَ: التَّصَدِيقُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ،
وَمَا حَوَاهِ مِنَ الْبَعْثِ، وَالْحَشْرِ، وَالْحِسَابِ، وَالْمِيزَانِ،
وَالصِّرَاطِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ لِلْمُتَّقِينَ مِنْ
النَّعِيمِ الَّذِي لَا يَنْفَدُ، وَمَا تَوَعَّدَ بِهِ لِلْمُخَالَفِينَ مِنَ الْعَذَابِ
الْأَلِيمِ الْمَوْبُودِ.

* وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ هُوَ: التَّصَدِيقُ بِأَنَّ مَا كَانَ، وَمَا
يَكُونُ هُوَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، نَفْعًا كَانَ
أَوْ ضَرًّا.

* وَأَمَّا الْإِسْلَامُ، فَهُوَ: التَّسْلِيمُ لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى

الله عليه وسلم عن ربّه، وهو كما في الحديث^(١):
 «...شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسولُ الله، وإقامِ
 الصلاة، وإيتاءِ الزكاة، وصومِ رمضان، وحجِّ البيتِ إنِ
 استطاعَ إليه سبيلاً».

* والتَّسْلِيمُ للشَّهَادَتَيْنِ هو: الإِتيَانُ بهما.

والأربعةُ الباقيةُ^(٢) نذكرها في أربعةِ أبوابٍ؛ لأجلِ

الإيضاح، من غيرِ إطناب.



(١) المتَّفَقُ عليه: صحيح البخاريُّ (مع الفتح) ٤٩/١ (٨)،
 صحيح مسلم ٤٥/١ (١٩): «بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادة...» .
 (٢) وهي: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج.

الباب الأول

في إقام الصلاة

وهو الإتيانُ بها مُقَوِّمَةٌ بشروطِها، وأركانِها.

* فشرائطُها ستةٌ، وهي:

الطهارةُ من الحَدَثِ، والطهارةُ من الخَبَثِ، وسَتْرُ العورةِ، واستقبالُ القبلةِ، والوقتُ، والنيةُ.

* وأركانُها أيضاً ستةٌ، وهي:

تكبيرةُ الإحرامِ، والقيامُ، والقراءةُ، والركوعُ، والسجودُ، والقعودُ الأخيرُ قدرَ التشهدِ.

* ثم الطهارةُ من الحَدَثِ على قسمين: طهارةٌ من الحَدَثِ الأصغرِ، وهي الوضوءُ، وطهارةٌ من الحَدَثِ الأكبرِ، وهي الغُسلُ.

فَالْحَدَثُ الْأَصْفَرُ: مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَهُوَ كُلُّ مَا
خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، إِلَّا رِيحَ الْقُبْلِ، فِي الْأَصْحَحِ.
وَنَجَاسَةٌ سَائِلَةٌ مِنْ غَيْرِهِمَا، كَدَمٍ، وَقَيْحٍ.
وَالْقِيءُ إِذَا مَلَأَ الْفَمَ، وَهُوَ مَا لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْفَمُ إِلَّا
بِتَكْلُفٍ.

وَنَوْمٌ لَمْ تَتِمَّكَنْ فِيهِ الْمَقْعَدَةُ مِنَ الْأَرْضِ.
وَإِغْمَاءٌ، وَجَنُونٌ، وَسُكْرٌ.

وَقَهْقَهَةٌ بِالْغِ يَقْظَانُ فِي صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ.
* وَطَهَارَتُهُ: بِالْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ عِنْدَ وَجُودِهِ،
وَالْتِمِّمِ عِنْدَ فَقْدِهِ.

* وَفُرُوضُ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ:

- ١- غَسْلُ الْوَجْهِ، وَحَدُّهُ: مِنْ مَبْدَأِ سَطْحِ الْجَبْهَةِ إِلَى
أَسْفَلِ الذَّقَنِ طُولاً، وَمَا بَيْنَ شَحْمَتَيْ الْأُذُنَيْنِ عَرْضاً.
- ٢- وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ، مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ.

٣- وَغَسَلَ الرَّجْلَيْنِ، مَعَ الْكَعْبَيْنِ.

٤- وَمَسَحَ رُبْعَ الرَّأْسِ.

* وَالْحَدَثُ الْأَكْبَرُ: الْجَنَابَةُ، بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ إِلَى ظَاهِرِ الْجَسَدِ إِذَا انفصلَ عَنْ مَقَرِّهِ بِشَهْوَةٍ.
وتواري حَشْفَةً أَوْ قَدْرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا فِي أَحَدِ سَبِيلَيْ آدَمِيٍّ حَيٍّ.

وإنزالِ الْمَنِيِّ بِوِطْءِ مَيِّتَةٍ، أَوْ بِهَيْمَةٍ.

ووجودِ مَاءٍ رَقِيقٍ بَعْدَ النَّوْمِ.

ووجودِ بَلَلٍ ظَنَّهُ مَنِيًّا بَعْدَ إِفَاقَتِهِ مِنْ سُكْرٍ، وَإِغْمَاءٍ.

وَالْحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ.

* وَطَهَارَتُهُ: بِالْغُسْلِ، أَوْ التَّيْمُمِ أَيْضًا.

* وَفُرُوضُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةٌ: الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ،

وَالغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ.

* وَفُرُوضُ التَّيْمُمِ: النِّيَّةُ، وَمَسْحُ الْوَجْهِ، وَالذَّرَاعَيْنِ

بِالْتَرَابِ، أَوْ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ، كَالْحَجَرِ، وَالرَّمْلِ،

ونحوهما، بجميع اليدين أو أكثرها، بضربتين، أو ما يقوم مقامهما^(١).

وشرط صحته: وجود العذر المبيح له، كبُعدِه ميلاً^(٢) عن الماء، ولو في المصر.

وبرد يخاف منه التلّف، أو المرض.
وخوف عدو، وعطش، واحتياج لعجن، وطبخ غير مرق.
وفقد آلة^(٣).

وخوف فوت صلاة جنازة، أو عيد.
* وليس من العذر: خوف فوت الجمعة، والوقت.

* * * * *

(١) كيد غيره، أو أكثرها، وكتحريك وجهه ويديه في الغبار. اهـ من حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٩٦.

(٢) أي: (١, ٨٤ كم).

(٣) كحبل ودلو؛ لأنه تصير البثر كعدمها. مراقي الفلاح ص ٢٣.

تتمة

[سُنُّنُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَالتَّيْمُمِ]

يُسْنُ فِي الْوُضُوءِ: ١- التَّسْمِيَةُ، ٢- وَالنِّيَّةُ.

٣- وَغَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ابْتِدَاءً.

٤- وَالسَّوَالِكُ.

٥- وَالْمُضْمَضَةُ ثَلَاثًا، وَلَوْ بِغَرْفَةٍ.

٦- وَالِاسْتِنْشَاقُ بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ.

٧- وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ، ٨- وَالْأَصَابِعِ.

٩- وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ.

١٠- وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ مَرَّةً.

١١- وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ.

١٢- وَالذَّلْكُ.

١٣- والولاءُ.

١٤- والترتيبُ.

١٥- والبداةُ بالميامن، ورؤوس الأصابع، ومُقدّم

الرأسِ.

١٦- ومسحُ الرقبةِ إلى الحلقوم.

* وَيُسْنُ فِي الْغُسْلِ أَيْضاً: التَّسْمِيَةُ، وَالنِّيَّةُ، وَغَسَلَ

الْيَدَيْنِ، وَنَجَاسَةٌ لَوْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ بَانْفِرَادِهَا^(١)، ثُمَّ
الْوُضُوءُ كَوُضُوءِ الصَّلَاةِ.

ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ ثَلَاثًا، وَيَبْتَدِي بِصَبِّ الْمَاءِ
بِرَأْسِهِ، ثُمَّ مَنْكِبَيْهِ: الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، وَيَدُلُّكَ جَسَدَهُ.

* وَيُسْنُ فِي التَّمِيمِ: التَّسْمِيَةُ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالْمَوَالَاةُ،
وَإِقْبَالُ الْيَدَيْنِ، وَإِدْبَارُهُمَا بَعْدَ وَضْعِهِمَا فِي التَّرَابِ،

(١) فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ لِيَطْمئنَّ بِزَوَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَشِيْعَ عَلَى جَسَدِهِ. مَر_اقِي

وتفريجُ أصابعِهِمَا، ونَفْضُهُمَا.

* والطهارةُ من الخَبَثِ : طهارةُ البدنِ، والشوبِ،
والمكانِ الذي يُصَلِّي فيه من النجاسة المانعة.

* ثم النجاسةُ على قسمين: غليظةٌ، وخفيفةٌ.

فالغليظةُ: كالدّم السائلِ، ومَيْتَةُ كُلِّ ذي دمٍ سائلٍ،
وبولٍ ما لا يُؤْكَلُ لحمُه، ونحوه، ولُعَابِ سباعِ البهائمِ،
وخرءِ الدَّجَاجِ، والبَطِّ، والإوزِ.

والخفيفةُ: كبولِ الفرسِ، وما يُؤْكَلُ لحمُه، وخرءِ طيرٍ
لا يُؤْكَلُ^(١).

* والمانعُ من الغليظة: ما زاد على قَدْرِ الدرهم.

(١) وفي رواية: طاهر، صححها السرخسي في مبسوطه، وحافظ
الدين في الحقائق، وهو ظاهر الرواية، كما في الحلبي عن قاضي خان.
اه من حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص ١٢٤.
ورجَّح في البحر الرائق ٢٤٧/١ أن نجاسته مخففة، وهو ما
اعتمده ابن عابدين ٣٦٨/٢ (ط دمشق)، والمؤلف الميداني.

ومن المخففة: ما بَلَغَ رُبْعَ الثوب، أو البدن.
 * وَيَطْهَرُ مَتَنَجِّسٌ بِنَجَاسَةٍ مَرْتِيَّةٍ^(١)، كدم، بزوال عينيها^(٢)،
 ولو بمرّة، على الصحيح، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ أَثَرِ شَقِّ زَوَالِهِ.
 وَغَيْرِ الْمَرْتِيَّةِ: بِغَسَلِهَا ثَلَاثًا، وَالْعَصْرِ كُلِّ مَرَّةٍ.
 * وَتَطْهَرُ النِّجَاسَةُ بِالمَاءِ، وَبِكُلِّ مَانِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ،
 كَالخَلِّ، وَمَاءِ الورد، وَنحوهما.
 * وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ: تَغْطِيئُهَا بِمَا لَا يَصِفُ مَا تَحْتَهُ، وَلَوْ
 بِطِينٍ، أَوْ حَرِيرٍ.
 * وَالْعَوْرَةُ مِنَ الرَّجُلِ: مَنْ تَحْتَ سُرَّتِهِ إِلَى أَسْفَلِ
 رَكْبَتِهِ.

(١) المرئية: ما يُرَى بعد الجفاف، وغير المرئية: ما لا يُرَى بعده.
 اه الطحطاوي على المراقي، نقلاً عن غاية البيان، للإتقاني.
 (٢) مقيدٌ بما إذا صبَّ الماء عليها، أو غَسَلَهَا فِي المَاءِ الجَارِي،
 فَلَوْ غَسَلَهَا فِي إِجَانَّةٍ - الإِنَاءِ الَّذِي تُغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ -: يَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ إِذَا
 عَصَرَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ. اه حاشية الطحطاوي على المراقي ص ١٢٧.

وتزيد الأمةُ ببطنِها، وظهرِها، وجنبِئِها.
والحرّةُ كلُّها عورةٌ إلا وجهُها^(١)، وكفّئِها، وقدمئِها.
والمانعُ: ظهورُ رُبْعِ عضوٍ منها.
وإن تفرّقَ الانكشافُ، وبلَغَ مقدارَ أصغرِ عضوٍ من
الأعضاءِ المنكشِفة: منَع، وإلا: لا.
* واستقبالُ القبلةِ: التوجُّهُ إليها، فللمُشاهدِ: عيُنُها،
ولغيره: جهتُها.
ومن اشتبهتُ عليه: تحرّئُ، وصلّئُ، ولا إعادةَ عليه.
* والوقتُ للصباح: من طلوعِ الفجرِ الصادقِ إلى قبيلِ
طلوعِ الشمسِ.
وللظُّهرِ: من الزوالِ إلى أن يصيرَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليّه،

(١) هذا في الصلاة، وأما خارجها ففي الدر المختار ٢١/٣،
وغيره: «وتُمنع المرأةُ الشابةُ من كشفِ الوجهِ بين رجالٍ؛ لخوفِ
الفتنة». اهـ، قلت: فيكون المنعُ أكد مع تحقُّقِ الفتنة، أو غلبةِ الظن.

أو مثله^(١)، سوى ظل الاستواء.

وللعصر: منه إلى غروب الشمس.

وللمغرب: منه إلى غيبوبة الشفق.

وللعشاء، والوتر: منها إلى طلوع الفجر.

ولا يُقدّم الوتر على العشاء؛ للترتيب اللازم.

* ولا يُجمع بين فرضين في وقتٍ بعُدُرٍ، إلا في عَرَفةٍ

للحاجِّ، بشرط الإمام الأعظم، والإحرام، فيُجمع بين

الظهر والعصر جمع تقديم.

ويُجمع بين المغرب والعشاء بمُزدلفة جمع تأخير.

ولم تجزِ المغرب في طريق مُزدلفة.

* والنِّيَّةُ: عَزَمُ القلبِ على فعلِ الصلاةِ من غيرِ فاصلٍ

أجنبيٍّ بينها وبين التحريمة.

(١) بحسب قول الإمام، أو قول الصاحبين، ورُجِحَ كلُّ منهما.

والشرطُ: أن يَعْلَمَ أَيَّ صَلَاةٍ يَصَلِّي بِدَاهَةً.
ويكفي مُطْلَقُ النِّيَّةِ لِلنَّوَافِلِ.

ولا بدُّ مَنْ تَعَيَّنَهَا لِلْفَرْضِ، وَالْوَاجِبِ.

ولو نوى فرضَ الوقتِ: جاز، إلا في الجمعة.
والمقتدي ينوي المتابعةَ أيضاً.

* ونيةُ الإمامة: ليست بشرطٍ.

* والتحرمةُ: افتتاحُ الصلاةِ بأيِّ ذكرٍ كان، خالصٍ
لله تعالى، إذا كان جملةً تامةً، بشرطِ النُّطْقِ، والإتيانِ بها
قائماً، وعدم تأخيرِ النِّيَّةِ عنها.

* والقيامُ هو: الوقوفُ مقدارَ القراءةِ المفروضةِ
للقادر عليه وعلى الركوعِ والسجودِ، وذلك في الفرضِ
والواجبِ، دونَ النَّفْلِ.

* والقراءةُ: تلاوةُ آيةٍ، ولو قصيرةً في ركعتين من
الفرضِ، وكلِّ الوترِ، والنَّفْلِ.

ولم يتعيَّنَ شيءٌ من القرآن لصحةِ الصلاةِ.

* ولا يقرأ المؤتمُّ، وإن قرأ: كُرِهَ تحريماً.

* والركوعُ: انحناءُ الظَّهْر، بحيث تصلُّ أصابعُه إلى ركبتيه.

* والسجودُ: وَضَعُ الجَبْهَةِ، واليدينِ، والركبتينِ،

وشيءٍ من أطرافِ أصابعِ القدمينِ على الأرضِ، بشرطِ
أن لا يرفعَ موضعَ الجبهةِ عن موضعِ القدمينِ أكثرَ من

نصفِ ذراعٍ.

* والقعودُ الأخيرُ، مقدارَ التشهدِ، بشرطِ كونه بعدَ

تَمَامِ الأركانِ كُلِّها.

* * * * *

تتمّة

في واجبات الصلاة

وهو ما لا تفسدُ الصلاةُ بتركه.
 وتركُه سهواً: يُوجبُ سجودَ السهو.
 وتركُه عمداً: يُوجبُ إعادةَ الصلاةِ ما دام الوقتُ باقياً،
 وإلا: أثمّ.

وهي: ١- التحريمَةُ، بلفظِ التكبير.
 ٢- وقراءةُ الفاتحة.

٣- وضَمُّ سورةٍ، أو ثلاثِ آياتِ قِصارٍ في ركعتينِ من
 الفرض، وجميعِ الوتر، والنفل.

٤- وتعيينُ القراءةِ في الأوليينِ من الفرض.

٥- وتقديمُ الفاتحةِ على السورة.

- ٦- وضَمُّ الأَنْفِ لِلجِبْهَةِ فِي السَّجُودِ.
- ٧- وَالإِطْمِئْنَانُ فِي الأَرْكَانِ.
- ٨- وَالقَعُودُ الأَوَّلُ.
- ٩- وَقِرَاءَةُ التَّشْهَدِ فِيهِ، فِي الصَّحِيحِ.
- ١٠- وَقِرَاءَتُهُ فِي القَعُودِ الأَخِيرِ.
- ١١- وَالقِيَامُ إِلَى الثَّالِثَةِ مِنْ غَيْرِ تَرَاحٍ بَعْدَ التَّشْهَدِ.
- ١٢- وَلِفظُ السَّلَامِ^(١)، دُونَ: عَلَیْكُمْ.
- ١٣- وَقُنُوتُ الوُتْرِ.
- ١٤- وَتَكْبِيرُهُ.
- ١٥- وَتَكْبِيرَاتُ العِيدَيْنِ.

(١) مرتين في اليمين واليسار، على الأصح، وقيل: الثاني سنة، ثم الخروج يكون بسلام واحد. طحطاوي على مراقبي الفلاح ص ٢٠٣. ابن عابدين ط دمشق ٢١٩/٣.

- ١٦- وتكبيرُ الركوع في ثانية العيدين^(١).
- ١٧- وجَهْرُ الإمام بقراءةِ الفجرِ، وأولَيي العشاءَيْنِ، والجمعةِ، والعيدينِ، والتراويحِ، والوترِ في رمضان.
- ١٨- والإسْرارُ للإمامِ، والمنفردِ في الظهرِ، والعصرِ، وفيما بعدَ أولَيي العشاءَيْنِ، ونَقْلُ النهارِ^(٢).
- * والمنفردُ مخيَّرٌ فيما يُجهرُ به، كمتنقِّلٍ بالليل.

* * * * *

(١) تبعاً لتكبيرات الزوائد فيها؛ لاتصالها بها. مراقي الفلاح ص ٤٧.

(٢) كصلاة الضحى.

تذيلٌ

في سُنَنِهَا

وهي: ١- رَفْعُ اليدينِ للتحريمِ حَدَاءَ الأذُنَيْنِ للرجُلِ،
والأُمَّةِ، وَحِدَاءَ المَنكِبَيْنِ للحرَّةِ.

٢- ونَشْرُ الأصابعِ.

٣- ومقارَنَةُ إحرَامِ المقتدي لإحرَامِ إمامِهِ.

٤- ووَضْعُ الرَّجُلِ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى تحتَ
سُرَّتِهِ، مُحَلِّقًا بِالخِنَصِرِ والإبْهَامِ عَلَى الرُّسْغِ.

ووَضْعُ المَرَأَةِ يَدَيْهَا عَلَى صَدْرِهَا من غيرِ تحليقٍ.
٥- والثناءُ.

٦- والتعوُّذُ للقراءةِ.

٧- والتسميةُ أولَ كلِّ ركعةٍ.

٨- والتأمينُ.

٩- والتحميدُ.

١٠- والإسرارُ بها^(١).

١١- والاعتدالُ عند التحريمة^(٢)، من غيرِ طَأْطَأَةِ

الرأسِ.

١٢- وجهرُ الإمامِ بالتكبيرِ، والتسميعِ.

١٣- وتفريجُ القدمينِ في القيامِ قدرَ أربعِ أصابعٍ.

١٤- وأن تكونَ السورةُ المضمومةُ للفتحةِ من طِوَالِ

المُفَصَّلِ^(٣) في الفجرِ، والظهرِ.

(١) أي بالثناء، والتعوذ، والتسمية، والتأمين، والتحميد. مراقي

الفلاح ص ٤٩.

(٢) أي عند ابتداء التحريمة وانتهائها، بأن يكون آتياً بها. مراقي

الفلاح ص ٤٩.

(٣) أي من السُّبْعِ السابعِ من القرآن، وأوله عند الأكثرين: من

- ومن أوساطه في العصر، والعشاء.
 ومن قصاره في المغرب إذا كان مُقيماً.
 وأيِّ سورةٍ شاءَ لو مسافراً.
 ١٥- وإطالةُ الركعةِ الأولى في الفجر فقط.
 ١٦- وتكبيراتُ الانتقال.
 ١٧- وتسبيحُ الركوعِ ثلاثاً.
 ١٨- وأخذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ، وتفريجُ أصابعه.
 والمرأةُ لا تُفْرِجُ.
 ١٩- ونصبُ ساقَيْهِ، وبسطُ ظَهْرِهِ، وتسويةُ رأسِهِ
 بعجزِهِ.

سورة الحجرات، والطَّوَال: منها إلى البروج، وأوساطه: من البروج إلى
 البيئة، وقصاره: من البيئة إلى آخره. مراقي الفلاح ص ٤٩، حاشية ابن
 عابدين ٤٥٨/٣.

- ٢٠- والقيامُ بعده مطمئناً^(١).
- ٢١- ووضَعُ رِكَبَيْهِ، ثم يَدَيْهِ، ثم وَجْهَهُ للسُّجُودِ، وعكسُهُ للنُّهُوضِ.
- ٢٢- وكونُ السُّجُودِ بينَ كَفَيْهِ.
- ٢٣- وتَسْبِيحُهُ فِيهِ ثَلَاثًا.
- ٢٤- ومجافاةُ الرَّجْلِ بطنَهُ عن فَخْذَيْهِ، ومِرْفَقَيْهِ عن جَنْبَيْهِ، وذراعَيْهِ عن الأَرْضِ.
- وانخفاضُ المِراةِ، ولزُقُها بطنَها بفَخْذَيْها.
- ٢٥- والجلِسةُ بينَ السُّجُودِ كحالةِ التَّشْهَدِ.
- ٢٦- وافتراشُ الرَّجْلِ رِجْلَهُ اليسرى، ونَصْبُ اليمنى.
- ٢٧- والإشارةُ بالمسبِّحةِ، في الصَّحِيحِ، يرفعُها عندَ النَّفْيِ، ويضعُها عندَ الإثباتِ.

(١) المشهور في المذهب: السُّنِّيَّةُ، لكن نَصَرَ المتأخرون وجوبَ

القيام من الركوع، والجلِسةِ بينَ السُّجُودِ. ينظر ابن عابدين ٢٠٩/٣.

٢٨- وقراءةُ الفاتحةِ فيما بعد الأُوليين.

٢٩- والصلاةُ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم في

الجلوسِ الأخير.

٣٠- والدعاءُ بما يُشبهُ ألفاظَ القرآنِ والسُنَّةِ.

٣١- والالتفاتُ يميناً، ثم يساراً بالتسليمَتين.

٣٢- وخفضُ الثانيةِ عن الأولى.

٣٣- ومقارنته لسلامِ إمامه.

٣٤- والبدايةُ باليمين.

٣٥- وانتظارُ المسبوقِ فراغَ الإمام.



تكملة

[مفسدات الصلاة]

- ١- تَفْسُدُ الصَّلَاةُ: ١- بالعملِ الكثيرِ، وهو ما يَقَعُ عند الناظرِ له: أنه ليسَ في الصلاة.
- ٢- والكلمةِ، ولو غيرَ مُفِيدَةٍ، أو سهواً، أو خطأً.
- ٣- والدعاءِ بما يُشْبِهُ كلامَ الناسِ.
- ٤- والسلامِ بنيةِ التحيةِ.
- ٥- وردّه باللسانِ، أو المصافحةِ.
- ٦- وتحويلِ الصَّدْرِ عن القِبلةِ.
- ٧- وأكلِ شيءٍ من خارجِ فَمِهِ، ولو قليلاً.
- ٨- وأكلِ ما بينَ أسنانهِ إذا كان مقدارَ الحِمِّصَةِ.
- ٩- والشُّربِ.

- ١٠- والتَّحْنُجُّ بِلا عُدْرٍ.
- ١١- وارتفاع بركائه من وَجَعٍ، أو مُصِيبَةٍ.
- ١٢- وتشميتِ العاطِسِ.
- ١٣- وقراءة ما لا يَحْفَظُهُ من مصحفٍ.
- ١٤- وأداء رُكْنٍ، أو إمكانه^(١) مع كشفِ العورة، أو مع نجاسةٍ مانعةٍ.
- ١٥- ومسابقةِ المقتدي برُكْنٍ لم يُشاركه فيه إمامه^(٢).

* * * * *

(١) أي مضي زمنٍ يسع أداء ركن. مراقي الفلاح ص ٦٣.

(٢) كما لو ركع ورفع رأسه قبل الإمام، ولم يُعِدْه معه أو بعده، وسلم.

الباب الثاني في إيتاء الزكاة

وهو دَفْعُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا بِنَيْتِهَا.
 وشرائطُ وجوبِها: الإسلامُ، والبلوغُ، والعقلُ، ومِلْكُ
 نصابِ حَوْلِيٍّ فائِضٍ عن حوائِجِ الأصلية.
 والنصابُ من الذهب: عشرون مثقالاً^(١).
 ومن الفضة: مئتا درهم.
 ومن عُرُوضِ التجارة: ما يساوي أحدهما.
 والواجبُ: رُبْعُ العُشْرِ.

(١) المثقال عند الحنفية يساوي: ٥ جرام، والدرهم: ٣,٥ جرام،
 كما حرر ذلك العلامة الشيخ عبد العزيز عيون السود، أمين الفتوى في
 حمص، (ت ١٣٩٩هـ) في رسالته عن المقادير الشرعية.

* وَمَصْرَفُهَا: ١- الْفَقِيرُ، وَهُوَ مَنْ يَمْلِكُ دُونَ النَّصَابِ،
وَلَوْ صَحِيحاً مَكْتَسِباً.

٢- وَالْمَسْكِينُ، وَهُوَ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ.

٣- وَالْعَامِلُ عَلَى الزَّكَاةِ.

٤- وَالْمَكَاتِبُ، ٥- وَالْمَدْيُونُ.

٦- وَمُنْقَطَعُ الْغُرَاةِ^(١).

٧- وَابْنُ السَّبِيلِ.

وَتُدْفَعُ إِلَى كُلِّهِمْ، وَإِلَى صِنْفٍ مِنْهُمْ، وَلَوْ وَاحِداً.

* وَلَا تُدْفَعُ إِلَى ذِمِّيٍّ.

وَلَا إِلَى أَصْلِ الْمَرْكَبِيِّ، وَفَرَعِهِ^(٢).

(١) وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أَي الْمَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَشْمَلُ الَّذِينَ عَجَزُوا عَنِ اللَّحُوقِ بِجَيْشِ الْإِسْلَامِ؛ لِفَقْرِهِمْ، بِهَلَاكِ النَّفَقَةِ أَوْ الدَّابَّةِ أَوْ غَيْرِهِمَا. ابْنُ عَبْدِينَ ٦/٨٥.

(٢) وَإِنْ نَزَلَ، إِنَاثاً وَذَكَوراً، صَغَاراً وَكِبَاراً. الْجَوْهَرَةُ ٢/٢٢٧.

وعبيده، ومكاتبه، ومدبره، وأمّ ولده.

ولا أحدُ الزوجين للآخر.

ولا إلى غنيّ، وعبده، وطفله.

ولا إلى بني هاشم^(١).

وبناء مسجد، وتكفين ميت، وشراء قنّ يُعتق^(٢).

* * * * *

(١) وهم آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل

الحارث بن عبد المطلب، ومواليهم. ينظر الباب للميداني ٣٦١/٢.

قال ابن عابدين ١٠٧/٦: «اعلم أن عبد مناف - الأب الرابع للنبي

صلّى الله عليه وسلم - أعقب أربعة، وهم: هاشم والمطلب ونوفل

وعبد شمس، ثم إن هاشماً أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد

المطلب، فإنه أعقب اثني عشر، تُصرف الزكاة إلى أولاد كل إذا كانوا

مسلمين فقراء، إلا أولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي

وجعفر وعقيل، وبه علم أن إطلاق بني هاشم: مما لا ينبغي، إذ لا

تحرّم على كلهم». اهـ

(٢) لعدم التملك في الثلاثة، وهو الركن. ابن عابدين ٩٣/٦.

تَمَّة

[صدقة الفطر]

تجب^(١) صدقةُ الفطر^(٢) على كلِّ مسلمٍ، مالكٍ لمقدارِ النصاب، ولو غيرَ نامٍ^(٣)، فاضلٍ عن حاجتهِ الأصليةِ.

(١) المراد بالوجوب هنا: ما هو بين الفرض والسنة، كالوتر. ينظر الجوهرة النيرة ٢/٢٤٠ (ط بتحقيق سائد بكداش).

(٢) وقدرُها: نصفُ صاعٍ من بُرٍّ، أو صاعٌ من شعيرٍ، أو تمرٍ، أو زبيبٍ، أو قيمةٌ ذلك. ينظر الجوهرة النيرة ٢/٢٤٩، والصاع يساوي: ٣,٦٤ كغ.

(٣) نموُّ المالِ المشترطُ في زكاةِ الأموال هو: توالده وتناسله بالتجارات، ولو تقديراً بالتمكُّن من الزيادة.

أما في وجوب صدقةِ الفطر: فلا يشترط أن يكون نامياً، ولذا تجب على مَنْ ملك نصاباً من ثياب البِذلة الممتهنة بالخدمة ما يساوي

عن نفسه، وطفله، وعبيده.
لا عن زوجته، وولده الكبير.

مائتي درهم، فاضلاً عن حاجته الأصلية، ولا يتحقق النماء بشباب
البنوة.

ولو كانت له دارٌ واحدةٌ يسكنها، ويفضلُ عن سكناه منها ما
يساوي نصاباً: وجبت عليه الفطرة، وكذا في الثياب والأثاث.

ينظر البنابة ٢١٩/٤ (ط باكستان)، الجوهرة النيرة ٢٤٣/٢،

حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ص ٥٩٥.

الباب الثالث

في صوم رمضان

وهو الإمساكُ نهاراً عن شهوتي البطن، والفرج، مع
النَّيَّة.

* وشرطُ صحَّته: الإسلامُ، والعقلُ، والنيةُ من الليل
إلى الضَّحوة الكبرى، وعدمُ الحيضِ والنَّفاسِ.

* وركنُه: الإمساكُ عن المفطَّرات، من إيصالِ شيءٍ
عمداً، أو خطأً، بطناً، أو ماله حُكْمُه، كالدماغ^(١)،
والجماع، والإنزالِ بوطءِ ميتةٍ، أو بهيمةٍ، أو تبطينٍ، أو
تفخيزٍ، أو قبلةٍ، أو لمسٍ.

لا بنظرٍ، أو فكرٍ، أو احتلامٍ.

(١) كدواء الأمة. مراقي الفلاح ص ١٢٣.

* وَمَنْ أَفْطَرَ بَاطِلًا، أَوْ أَكَلَ مُسْتَلَدًّا، عَامِدًا غَيْرَ
مَضْطَرًّا، وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يُبِيحُ الْفِطْرَ، كَمَرُضٍ، وَحَيْضٍ،
وَنِفَاسٍ: فَعَلِيهِ الْقِضَاءُ، وَالْكَفَّارَةُ، مِثْلُ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ^(١).

وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ مُسْتَلَدٍّ، كَبَلْعِ حَصَاةٍ، أَوْ كَانَ غَيْرَ
عَامِدٍ، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُبِيحُ الْفِطْرَ: فَعَلِيهِ
الْقِضَاءُ، دُونَ الْكَفَّارَةِ.

[مَا لَيْسَ فِيهِ قِضَاءٌ وَلَا كَفَّارَةٌ]

* وَلَا شَيْءَ عَلَى النَّاسِي.

وَلَا مَنْ أَنْزَلَ بِنَظَرٍ، أَوْ فِكْرٍ وَإِنْ أَدَامَهُ، أَوْ احْتَلَامَ.

(١) وَهِيَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ: صَامَ شَهْرَيْنِ، فَإِنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ: أَطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا، يُغَدِّيهِمْ وَيُعَشِّيهِمْ غَدَاءً وَعِشَاءً مَشْبَعِينَ، أَوْ
يُغَدِّيهِمْ غَدَاءً مِنْ يَوْمَيْنِ، أَوْ يَعَشِّيهِمْ عِشَاءً مِنْ لَيْلَتَيْنِ، وَلَوْ أَطْعَمَ فَقِيرًا
سِتِينَ يَوْمًا: أَجْزَاهُ، أَوْ يُعْطَى كُلَّ فَقِيرٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعَ تَمْرٍ أَوْ
شَعِيرٍ أَوْ زَيْبٍ، أَوْ يُعْطَى قِيَمَتَهُ. يَنْظُرُ الْمِرَاقِيُّ ص ١٣٢.

أَوْ اذَّهَنَ، أَوْ اكَتَحَلَ، وَلَوْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ.

أَوْ اِحْتَجَمَ.

أَوْ اغْتَابَ.

أَوْ نَوَى الْفَطْرَ وَلَمْ يُفْطِرَ.

أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ دُخَانٌ، أَوْ غِبَارٌ، أَوْ ذُبَابٌ بغير صُنْعِهِ.

أَوْ أَصْبَحَ جُنْبًا، وَلَوْ اسْتَمَرَ يَوْمَهُ.

أَوْ صَبَّ فِي إِحْلِيلِهِ^(١) شَيْئًا.

أَوْ دَخَلَ الْمَاءُ أُذُنَهُ.

أَوْ حَكَ أُذُنَهُ بِعُودٍ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ دَرَنٌ^(٢)، ثُمَّ أَدْخَلَهُ.

أَوْ ابْتَلَعَ النَّخَامَةَ.

(١) الإحليل: بكسر الهمزة: مَجْرَى الْبَوْلِ مِنَ الذَّكْرِ، وَيُطَلَّقُ عَلَى

مَخْرَجِ اللَّبَنِ مِنَ الثَّدِيِّ. حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ١/٤٥٢،
المصباح المنير (حلل).

(٢) الدَّرَنُ: الْوَسَخُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (دَرَن).

أو ذَرَعَهُ^(١) القيءُ، وعاد بغير صنعه ولو ملئاً فيه،
في الصحيح.

أو استقاء^(٢) أقلّ من ملئاً فيه، ولو أعاده، على
الصحيح فيهما.

أو أكلَ ما بين أسنانه، وكان دون الحمصة.
أو مَضَغَ مثلَ سِمِيسِمَةٍ من خارجِ فيه حتى تلاشت،
ولم يجد لها طعاماً.

* ويجبُ الإمساكُ بقيةَ اليومِ على مَنْ فسَدَ صومُه،
وحائضٍ، ونفساءَ طَهْرَتَا بعدَ الفجرِ، وصبيٌّ بَلَغَ، وكافرٍ
أسلمَ بعده، وعليهمُ القضاءُ إلا الأخيرين.

* ويجوزُ الفطرُ لمسافرٍ، ومريضٍ خافَ زيادةَ
المرضِ، أو بَطَّأه بتجربةٍ، أو إخبارِ حاذقٍ مسلمٍ.

(١) أي سبقه وغلبه.

(٢) أي تعمّد إخراجه.

وحاملٍ، ومُرْضِعٍ خافت على نفسها، أو ولدِها.
 ومَنْ حَصَلَ لَهُ جُوعٌ، أو عَطَشٌ شَدِيدٌ يَخَافُ مِنْهُ
 الْهَلَاكَ.

* وَقَضَوْا مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ بِقَدْرِ الْإِقَامَةِ، وَالصَّحَّةِ.
 وَلَا يُشْرَطُ التَّابِعُ فِي الْقَضَاءِ.

* * * * *

تتمة

[مكروهات الصيام]

- يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ: ١- ذَوْقُ شَيْءٍ. ٢- وَمَضْغُهُ بِلا عُدْرٍ.
 ٣- وَمَضْغُ الْعَلِكِ الَّذِي لَا يَنْفَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ.
 ٤- وَالْقُبْلَةُ. ٥- وَالْمَبَاشِرَةُ إِنْ لَمْ يَأْمَنْ فِيهِمَا عَلَى نَفْسِهِ
 الْإِنْزَالَ، أَوْ الْوِقَاعَ.
 ٦- وَجَمْعُ الرَّيْقِ فِي الْفَمِ، ثُمَّ ابْتِلاَعُهُ.
 ٧- وَمَا يَظُنُّ أَنَّهُ يُضْعِفُهُ، كَالْفَصْدِ^(١)، وَالْحِجَامَةُ.
 * وَيَسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ: ١- السُّحُورُ. ٢- وَتَأْخِيرُهُ.
 ٣- وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْغَيْمِ.

* * * * *

(١) فَصْدٌ يَفْصِدُ: شَقُّ الْعِرْقِ، وَهُوَ الْوَرِيدُ؛ لِيَخْرُجَ مِنْهُ مَقْدَارٌ مِنَ
 الدَّمِ بِقِصْدِ الْعِلَاجِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (فِصْد).

تكملة

[الاعتكاف]

من توابع الصوم: الاعتكافُ، وهو: الإقامةُ في مسجدِ جماعةٍ بنيته.

وللمرأةِ الاعتكافُ في مسجدِ بيتها، وهو الذي عينته للصلاة.

* وهو على ثلاثة أقسام:

واجبٌ بالنذر.

وسنةٌ مؤكدةٌ في العشرِ الأخيرِ من رمضان.

ومستحبٌ فيما سواه.

والصومُ شرطٌ لصحةِ الواجبِ منه فقط.

* وأقلُّه نَفْلًا: مدةٌ يسيرةٌ، ولو ماشيًا، على المفتي به.

* ولا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ شَرْعِيَّةٍ،
كالجمعة.

أو طبيعِيَّةٍ، كقضاء الضرورة^(١).

أو ضروريَّةٍ، كأنهدام المسجد، أو إخراج ظالم،
فَيَدْخُلُ مِنْ فَوْزِهِ مَسْجِدًا غَيْرَهُ.

فإن خَرَجَ مِنْهُ سَاعَةً بِلا عُذْرٍ: فَسَدَ الِاعْتِكَافُ
الوَاجِبُ، وانتهى بخروجه غيرُ الواجب.

وأكُلُ الْمُعْتَكِفِ، وشربُه، ونومُه، وعَقْدُه البيعَ لما
يَحْتَاجُه لِنَفْسِهِ، أو عِيَالِهِ: فِي الْمَسْجِدِ.

* وَكُرِهَ إِحْضَارُ الْمَبِيعِ، وَعَقْدُ مَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ.

وَحَرْمُ الْوُطْءِ، وَدَوَاعِيهِ.

وَيَبْطُلُ بِالْوُطْءِ، وَبِالْإِنْزَالِ بِدَوَاعِيهِ.

* وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ الْأَعْمَالِ إِذَا كَانَ عَنْ إِخْلَاصٍ.

(١) أي حاجة الإنسان من البول والغائط.

ومن محاسنِه: أنَّ فيه تفرِغَ القلبِ من أمورِ الدنيا.
وتسليمَ النفسِ إلى المولى.
والالتجاءَ إلى بيته، والتحصنَ بحِصنِه.
وملازمةَ عبادتِه.

* * * * *

الباب الرابع في حج البيت

وهو زيارة مكانٍ مخصوصٍ، في زمنٍ مخصوصٍ،
بفعلٍ مخصوصٍ.

فُرِضَ مرَّةً واحدةً، على الفور.

بشروط حُرِّيَّةٍ، وبلوغٍ، وعقلٍ، وصحةٍ، وقُدرةٍ زَادٍ،
وراحلةٍ فَضَلَّتْ عن مَسْكِنِهِ، وعمَّا لا بدَّ له منه، ونفقةٍ
ذَهَابِهِ، وإِيَابِهِ، وَعِيَالِهِ، وأَمْنِ الطَّرِيقِ، ووجودِ مَحْرَمٍ
أَمِينٍ، أو زوجٍ لامرأةٍ في سفر.

* وفرائضه ثلاثة: الإحرامُ، والوقوفُ بعرفةَ، وأكثرُ

طوافِ الزيارة.

والإحرامُ هو: النِّيَّةُ، والتلبيةُ، وهي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ

لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ
وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

أو ما يقوم مقامها من الذكر^(١).

أو تقليد^(٢) البدنة، مع السوق^(٣).

(١) قال صاحب الجوهرة النيرة ٣٣١/٢: «ولو كان مكان التلبية:

تسيح، أو تهليل، أو ما أشبهه من ذكر الله، ونوى به الإحرام: صار
مُحْرَمًا». اهـ.

(٢) تقليد البدنة: أن يُعلَّق في عنقها قطعة من أدم، أو نعل؛ وذلك

للإعلام والإشهار بأنها نُسْكٌ للحرم، والتقليد إنما يكون فيما يَغِيبُ عن
صاحبه، كالإبل والبقر خاصة.

أما الغنم: فلا يُقلَّد؛ لأنه يضيِّع إذا لم يكن معه صاحبه. ينظر

الجوهرة النيرة ٤٠٠/٢.

(٣) قال في البحر الرائق ٣٤٧/٢، نقلاً عن الإسبيجاني: «لو ساق

هدياً قاصداً إلى مكة: صار مُحْرَمًا بالسَّوقِ، نوى الإحرام أو لم ينو

شيئاً». اهـ، وينظر حاشية أبي السعود (فتح الله المعين) على شرح الكنز

لمنلا مسكين ٤٦٩/١.

* ومواقيتُ الإحرام: لأهل المدينة: ذو الحليفة،
وتُعرف بآبار عليٍّ.

ولأهل العراق: ذاتُ عرقٍ.

ولأهل الشام: الجحفة، وهي بحذاء رابغ.

ولأهل نجد: قرن المنازل.

ولأهل اليمن: يلملم.

لأهلها^(١)، وغيرهم ممن يمرُّ بها.

ومن لم يمرَّ بميقاتٍ: تحرَّى، وأحرم إذا حاذاه
أحدُها.

وصحَّ تقديمُ الإحرام عليها، لا عكسه.

ومن كان داخلَ المواقيت: فميقاته الحلُّ^(٢).

(١) أي لأهل تلك المواقيت.

(٢) فيحرم قبل أن يتجاوز حدود حرم مكة.

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْحَرَمِ: فَمِيقَاتُهُ الْحَرَمُ لِلْحَجِّ، وَالْحِجْلُ
لِلْعُمْرَةِ.

وَمَنْ مَرَّ بِمِيقَاتَيْنِ: خَيْرٌ بِالْإِحْرَامِ مِنْهُمَا، وَمِنْ الْأَوَّلِ
أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ آخِرَ الْمَوَاقِيتِ بِلَا
إِحْرَامٍ.

* وَفَرَضُ الْوُقُوفِ: لِحِظَةً، وَلَوْ يَسِيرَةً، أَوْ مَارًّا،
بِوَقْتِهِ الْمَخْصُوصِ، وَهُوَ مِنْ زَوَالِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ
النَّحْرِ.

* وَفَرَضُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ: الْإِتْيَانُ بِأَكْثَرِهِ، بِوَقْتِهِ، فِي
مَحَلَّهُ، مَعَ النِّيَّةِ.

وَوَقْتُهُ: يَوْمُ النَّحْرِ، وَمَا بَعْدَهُ.

وَمَحَلُّهُ: حَوْلَ الْبَيْتِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

* * * * *

تَمَّةٌ

في واجباته

- وهو: ما لا يَفُوتُ الجوازُ بتركه، ويجبُ بتركه الدمُ.
وهي^(١): ١- الإحرامُ من الميقات.
٢- وتركُ محظوراته، من الطَّيبِ، ولُبْسِ المَخِيْطِ،
وتغطيةِ الرأسِ، وحلقِه، وحلقِ لحيته، ورقبته،
ومحاجمه، وقلمِ أظفاره.
٣- والسعيُ.
٤- ومدُّ الوقوفِ بعرفةَ إلى الغروبِ.
٥- ووقوفُ مزدلفةَ.

(١) هذا على سبيل الإجمال، وتفصيلها يحتاج للجمل.

- ٦- ورميُ الجِمَارِ.
- ٧- والحَلَقُ، أو التقصيرُ.
- ٨- وكونُهُ بعدَ الرمي.
- ٩- وطوافُ الصَّدْرِ للآفَاقِيِّ.
- ١٠- والطوافُ طاهراً.
- ١١- والمشيُ فيه، وفي السعي لغير المعذور.
- ١٢- وبَدَاءَةُ الطوافِ مِنَ الحَجَرِ الأَسْوَدِ.
- ١٣- والتيامنُ فيه.
- ١٤- وكونُهُ من وراء الحَطِيمِ.
- ١٥- وكونُ طوافِ الزيارة في أيام النحر.
- ١٦- والزيادةُ على أكثره.
- ١٧- وركعتا الطواف.
- ١٨- وبَدَاءَةُ السعي من الصَّفَا.
- ١٩- وذَبْحُ القَارِنِ، والمُتَمَتِّعِ.

٢٠- وكونه يوم النحر^(١).

* وتجبُ بدنةٌ في موضعين:

في الجماع قبل الطواف بعد الوقوف.

وفي طواف الزيارة جنباً، إلا أن يعيده طاهراً.

* * * * *

(١) أي وقته، وهو الأيام الثلاثة، فالمراد باليوم: مطلق الوقت،

فيعمُّ أوقات النحر. ابن عابدين ٤٤٨/٧.

تذيلٌ

في سُنَّته

- وهي: ١- طوافُ القدومِ للآفاقيِّ المفردِ، والقارنِ.
- ٢- والرَّمَلُ^(١) في طوافِ بعده سعي^(٢).
- ٣- والهَرَوْلَةُ بين المِيلَيْنِ في السعي.
- ٤- والغُسْلُ يومَ عَرَفَةَ.

(١) الرَّمَلُ هو: المشي بسرعةٍ مع تقارب الخطأ، وهزُّ كَتْفَيْهِ في الأشواط الثلاثة الأولى فقط. اهـ ينظر ابن عابدين ٦٦/٧.

(٢) وَيُسَنُّ الاضطباعُ قبل شروعه في الطواف بقليل، وهو سُنَّةٌ في جميع أشواط الطواف، فإذا فرغ من الطواف: تَرَكَه، حتى إذا صَلَّى ركعتي الطواف مضطباعاً: يُكره؛ لكشفه منكبه، ولا اضطباعَ في السعي. وصفة الاضطباع: أن يجعل رداءه تحت إبطه اليميني، مُلقياً طرفه على كتفه الأيسر. ينظر ابن عابدين ٥٧/٧.

- ٥- والبَيْتُوتَةُ بِمِنَى لِيَالِي الرمي.
- ٦- والمبيتُ بالمزْدَلِفَةِ.
- ٧- والدفعُ إلى عُرْفَاتٍ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.
- ٨- ومن مَزْدَلِفَةَ قَبْلَهَا.
- ٩- والنزولُ بِالْأَبْطَحِ (١).



(١) وهو المحصَّب، وحده: ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر - أي مقبرة المعلاة بمكة المكرمة - إلى الجبال المقابلة لذلك، مُصْعِدًا فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مِنَى، مرتفعاً عن بطن الوادي. اهـ من ابن عابدين، نقلاً عن فتح القدير ٣٩٦/٢.

قلت: وهو مكانٌ معروف الآن في مكة المكرمة، على يمين حيِّ يسمي: الشُّشَّةَ، وأنت متَّجِهٌ منه إلى منطقة حيِّ المعابدة.

تكملة

[العمرة]

العمرة سنة مؤكدة، على الصحيح، وقيل: واجبة.
وهي: إحرام، وطواف، وسعي، وحلق، أو تقصير.
فالإحرام: شرط.
وأكثر الطواف: ركن.
وغيرهما: واجب.
وتجوز في جميع السنة.
وتكره يوم عرفة، وأربعة بعدها.



خاتمة

نذكر فيها أسباب حُسنِ الخاتمة، نسألُ اللهَ حُسْنَهَا.

* منها، بل أعظمُ أسبابِها: تقوى الله تعالى، التي هي رأسُ الأمرِ كُلِّهِ.

* وأعظمُ منها: مراقبةُ الله تعالى على الدوام، بالنَّظَرِ إلى عظيمِ عُلَاهُ، وجيلِ كِبْرِيائِهِ، مع الهَيْبَةِ التَّامَّةِ، والخَشْيَةِ العَامَّةِ.

وذلك بدوامِ ذِكْرِهِ، والقيامِ بواجبِ شُكْرِهِ، بِمَحَبَّتِهِ، ومحَبَّةِ أَحِبَائِهِ المُنْقَطِعِينَ لِعِزِّ جَنَابِهِ.

خصوصاً الحبيبَ الأعظمَ، والخليلَ الأكرمَ، سيدنا محمداً المصطفى صلى الله عليه وسلم، وآلَ بيته الكِرَامِ، وصحابته الأئمةَ الأعلامَ، والسابقينَ الأوَّلِينَ، والعلماءَ العامِلِينَ، والأولياءَ المُكْرَمِينَ، وجميعَ عبادِ الله

الصالحين ، رضوانُ الله وسلامُهُ عليهم أجمعين .
 ومحبَّتُهُمْ: بالسَّيْرِ عَلَى سَنَنِهِمْ ، والسلوكِ عَلَى
 سَبِيلِهِمْ ، مع الزهدِ في الدنيا ، والرغبةِ في الآخرة .
 ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
 الْفَائِزُونَ ﴾ (١) .

* ومنها: ما أخرجه الإمامُ الأعظمُ أبو حنيفةَ النعمانُ
 عليه الرَّحْمَةُ والرضوانُ في «مُسْنَدِهِ» (٢) عن ابن عباسٍ رضي
 الله تعالى عنهما عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:
 «مَنْ دَاوَمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى صَلَاةِ الْغَدَاةِ» (٣) ، وَالْعِشَاءِ

(١) سورة النور: ٥٢ .

(٢) عن أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو
 سندٌ صحيحٌ: إمامٌ عن إمامٍ عن إمامٍ . ينظر المسند مع شرحه للإمام علي
 القاري ص ١٥١ ، والمواهب اللطيفة للعلامة الشيخ محمد عابد السندي
 الأنصاري ١٦/٣ (ط النوادر) ، تنسيق النظام للسَّنْبَهلي ص ٨١ .
 (٣) أي صلاة الفجر .

في جماعة: كُتِبَ له براءةٌ من النِّفاق، وبراءةٌ من الشرك». * ومنها: ما رُوِيَ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم^(١)، كما ذكره السنُّوسِيُّ^(٢):

«مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَجَلِهِ، وَيُنْصَرَ عَلَى عَدُوِّهِ، وَيُوسَّعَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُوقَى مِثَّةَ السُّوءِ: فليقلُّ حين

(١) تنزيه الشريعة، لابن عراق ٣٣١/٢، وعزاه للدليمي، وقال: فيه: عمرو بن حصين. اهـ، وقال ابن عراق أيضاً في مقدمة كتابه، في فصل: في سرد أسماء الوضاعين والكذابين ص ٩٣: «عمرو بن حصين الكلابي: كذاب». اهـ

قلت: قال عنه الذهبي في المغني في الضعفاء ٦٣/٢ (٤٦٤٣): «ضعفوه جداً». اهـ، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (٥٠١٢): متروك. اهـ، وينظر أيضاً: تذكرة الموضوعات، للفتني ص ٥٨، وعلى هذا فالحديث واضح الحال من الضعف الشديد، والله أعلم.

(٢) محمد بن يوسف السنُّوسِيُّ التلمساني الحسني، المتوفى سنة ٨٩٥ هـ، له تصانيف عديدة، في التفسير والحديث والتوحيد، منها: شرح صحيح البخاري، لم يكمله، ومن أشهرها: «أمُّ البراهين»، في العقيدة، له ترجمة في الأعلام للزركلي ١٥٤/٧.

يُصْبِحُ، وحين يُمسي ثلاثَ مرّاتٍ: سبحانَ اللهِ ملىءَ الميزانِ، ومُنْتَهى العِلْمِ، ومَبْلَغِ الرِّضَا، وزِنَةَ العَرْشِ».

* ومنها: ما رواه الترمذي^(١)، وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ: عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم:

«مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ، فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ^(٢)، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ، وَأَتُوبُ إِلَيْكَ: إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ».

(١) سنن الترمذي ٤٩٤/٥ (٣٤٣٣)، سنن أبي داود ٢٩٦/٥ (٤٨٢٥).

(٢) «اللَّغَطُ: صوتٌ وضجّةٌ لا يُفْهَمُ معناها، النهاية ٢٩٧/٤، والمراد هنا: الكلام القريب من الهديان، وهو ما لا طائل تحته؛ لمشابهته، من حيث إن ذاك عَرِيٌّ عن المعنى، وهذا قريبٌ منه، ومثل الهديان بل أولى منه: ما يقع في المجلس من غيبة أو نسيمة أو نحوها من آفات الاجتماع». اهـ الفتوحات الربانية، لابن علان ١٦٩/٦.

* ومنها: صيغةُ صلاةِ عليّ النبيّ صلّى الله عليه وسلم، ذَكَرَ الإمامُ السيوطيُّ^(١) أَنَّ مَنْ وَاظَبَ عَلِيَّ تِلَاوَتِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ، وَلَوْ مَرَّةً: لَمْ يَلْحَدْهُ فِي قَبْرِهِ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ:

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، الْحَبِيبِ الْعَالِيِّ الْقَدْرِ، الْعَظِيمِ الْجَاهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ».

* وَأَخْتَمُ ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ مَرْفُوعاً^(٢):

(١) ذَكَرَ هَذَا الْخَبَرَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ يَوْسُفُ النَّبْهَانِيُّ فِي «أَفْضَلِ الصَّلَوَاتِ» ص ١٥١، مَعْزِياً لِلْسَيُوطِيِّ، حَيْثُ قَالَ: «نَقَلَ الشَّيْخُ الصَّاوِي فِي شَرْحِهِ عَلَيَّ صَلَوَاتِ الدَّرْدِيرِ، وَالْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الْأَمِيرِ الصَّغِيرِ فِي ثَبْتِهِ عَنِ الْإِمَامِ السَّيُوطِيِّ: أَنَّ مَنْ لَازَمَ عَلَيْهَا...» النخ. اهـ.

وَقَدْ طَالَعْتُ كِتَابَ الْإِمَامِ السَّيُوطِيِّ: «شَرْحُ الصَّدُورِ بِشَرْحِ حَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ»، مِظَنَّةً وَجُودَهُ فِيهِ؛ لِأَرَى مَصْدَرَهُ وَقَائِلَهُ، فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِ هَذَا الْخَبَرِ، وَمَدَى ثُبُوتِهِ، وَلِيُحَرَّرَ.

(٢) رُوِيَ مَرْفُوعاً غَيْرَ مُتَّصِلٍ مِنْ مَرَاثِيلِ الشَّعْبِيِّ، وَرُوِيَ مِنْ وَجْهِ

«مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى»^(١) مِنْ الْأَجْرِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ، فليَكُنْ آخِرُ كَلَامِهِ فِي مَجْلِسِهِ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ
الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾^(٢).

تَمَّتْ الرِّسَالَةُ

آخر متصل، لكن موقوفاً على سيدنا علي رضي الله عنه، وهو من
الموقوف الذي له حكم الرفع، والله أعلم.

وقد أخرج ذلك ابن أبي حاتم في التفسير (١٨٣٢٢، ١٨٣٢٤)،
ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٢٣/٧، وينظر الدر المنثور
١٤١/٧، وتفسير ابن كثير ٢٥/٤، آخر سورة الصافات، والفتوحات
الربانية لابن علان ١٧٠/٦.

(١) المكيال الأوفى: كناية عن كثرة الثواب. ينظر الفتوحات
الربانية، لابن علان ١٧٠/٦.

(٢) سورة الصافات: ١٨٢.

قال جامعها أمتع الله المسلمين بحياته:

«وكان تمامها ثاني يوم ابتدائها، مُسْتَهْلٌ ذِي الْقَعْدَةِ الحرام، سنة إحدى وستين ومائتين وألف، بقلم جامعها كثير التواني عبد الغني الغنيمي الميداني، غفر الله تعالى ذنوبه، وستر عيوبه، وغفر لوالديه وإخوانه ومن له حق عليه، وجميع المسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين». اهـ.

* تم نسخها على يد الحقير الذليل الجاني المحتار، الراجي عفو ورضا الجليل المسامح الغفار: محمد ابن الشيخ حسن البيطار، وفقه مولاه لما يختار، تلميذ مؤلفها المحفوظ، وذلك قبيل طلوع فجر الاثنين، ثاني يوم ذي الحجة الحرام، سنة إحدى وستين ومائتين وألف، أسعدنا الله يوم نلقاه. آمين.

* * * * *

فهرس الموضوعات

٥مقدمة المحقق
١١نبذة مختصرة عن المؤلف
١٥عملي في الرسالة
١٩مقدمة المؤلف
٢٠أركان الإيمان
٢٥الباب الأول في إقام الصلاة
٢٩تتمة في سنن الوضوء والغسل والتمم
٣٧تتمة في واجبات الصلاة
٤٠تذييل في سنننها
٤٥تكملة في مفسدات الصلاة
٥٠تتمة في صدقة الفطر
٥٢الباب الثالث في صوم رمضان

٧٩

- ٥٣..... ما ليس فيه قضاءٌ ولا كفارة
- ٥٧..... تتمة في مكروهات الصيام
- ٥٨..... تكملة في الاعتكاف
- ٦١..... الباب الرابع في حج البيت
- ٦٥..... تتمة في واجباته
- ٧٠..... تكملة في العمرة
- ٧١..... خاتمة
- ٧٩..... فهرس الموضوعات



استغفار الطريد سيدنا

لإقامة فرائض الدين



ISBN 978-614-437-246-3



9 786144 372463